

النظام السوري يُسجّل محتفين قسرياً على أهّهم متوفون في دوائر السّجل المدني

قراة 82 ألف مواطن سوري محتفٍ قسرياً
لدى النظام السوري

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الجمعة 13 تموز 2018

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: الإجراءات المتبعة لتسجيل الوفيات داخل السجون ضمن السجل المدني.

ثالثاً: تلاعب النظام السوري بالسجل المدني وتسجيل المختفين قسرياً على أنهم أموات.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: مقدمة ومنهجية:

صُدِمَ العديد من الأسر السورية لدى قيامهم بإجراء معاملات في دوائر السجل المدني ترتبط بأولادهم أو أقربائهم الذين يعتبرون مُختفين قسرياً لدى النظام السوري منذ وقت بعيد قد يصل إلى عدة سنوات، بأنه قد تم تسجيلهم باعتبارهم أمواتاً، وقد سجّل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان تكرار هذه الحوادث، بشكل أكثر تحديداً في محافظات حماة وحمص واللاذقية وريف دمشق ودمشق والحسكة، وتحتوي سجلات الشبكة السورية لحقوق الإنسان قرابة 81652 مواطناً سورياً محتفٍ قسرياً لدى النظام السوري وحده منذ آذار/ 2011 حتى لحظة إصدار هذا التقرير، ونؤكد دائماً أنّ هذه الحصيلة هي الحد الأدنى نظراً للصعوبات والتحديات التي تواجهنا منذ سبع سنوات خلال عملنا اليومي المستمر، مثل صعوبة الوصول إلى أهل الضحية، أو رفضهم التحدث معنا، وصعوبة التّنقل والحركة، وغير ذلك مما أصبح معروفاً وبديهياً لأدنى مُطلّع على الشأن السوري، وبناء على ذلك فإنّ هذه الكارثة الوطنية، التي تسبّب بها النظام الحالي تُشكّل دون أدنى شكّ جرائم ضدّ الإنسانية، وتمتدُّ آثارها لثُحطّم المجتمع السوري على نحو مقصود ومخطط له؛ بهدف تركيعه وإضعافه عن مقاومة تسلط حكم العائلة الاستبدادي الشمولي، وبحسب تحقيقاتنا التي شملت آلافاً من المفرج عنهم، فإنّ جميع المعتقلين بمن فيهم من هم في عداد المختفين قسرياً يتعرضون لأنماط مختلفة من التعذيب. لقد بلغت حصيلة من قتلهم النظام السوري وحده في مراكز الاحتجاز الرسمية والسريّة التابعة له قرابة 13066 مواطناً سورياً، بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/ 2011 حتى حزيران/ 2018، وهذه الحصيلة أيضاً كغيرها تُمثّل الحدّ الأدنى، ويُشكّل التعذيب الواسع والكثيف المتّبع من قبل النظام السوري جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب.



بذلت عائلات الـ 82 ألف شخص المختفي قسرياً جهوداً كبيرة جداً للحصول على معلومات عن أهلهم وأبنائهم، وتضمّنت في كثير من الأحيان دفع مبالغ طائلة لشبكات مافيوية تعمل بشكل منظّم أفرزتها هذه الكارثة، لكن عدداً قليلاً جداً منهم من يتمكن من الحصول على مجرد معلومات، أما السلطات السورية فهي في حالة إنكار دائم، ولم تفتح أيّ تحقيق، ولم تحاسب أي مسؤول، بل هي من تهميهم وتُشرعن الجريمة، وتشارك بشكل مباشر في تنفيذها والتخطيط لها على هذا النحو المقصود تماماً، وقد أوضحنا ذلك في عدد واسع من التقارير التي تحدثنا فيها عن قضية الاختفاء القسري في سوريا على يد مختلف الأطراف، بالإمكان الرجوع إليها جميعاً [عبر هذا الرابط](#)، أمّا هذا التقرير ففيه نوثق لأول مرة حالات لمواطنين يُفترض أنهم محتفون قسرياً لدى النظام السوري، إلا أنّهم مسجلون في دوائر السّجل المدني على أنهم أموات، ودون أن يعلم أحدٌ من ذويهم بذلك، وتكرّرت هذه الحالات في محافظات حماة واللاذقية ودمشق.

لقد تواصلنا مع عدد من العائلات التي اكتشفت عن طريق المصادفة أنّ ابنها المعتقل قد تم تسجيله على أنه متوفي في سِجّل الدولة المدني، وأوردنا 5 شهادات في هذا التقرير، وأخفينا أسماء الشهود الحقيقية، ولم ننشر جميع المعلومات حرصاً منّا على ألا تُكشف هوياتهم من قبل الأجهزة القمعية، لقد أطلعنا الشهود على الغرض من أخذ رواياتهم، وحصلنا على موافقتهم في استخدام المعلومات التي قدموها في هذا التقرير.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”يتلاعب النظام السوري بالسّجل المدني والوفيات، وبالمختفين قسرياً، وبجثث القتلى، وبالممتلكات العقارية، وهذه التّصرفات البربرية تفوق ما كان عليه الحال في أزمنة العبودية، إنّ إيقاف هذا الإرهاب وتهديد استقرار الشعب السوري لعقود هو من صلب مسؤولية المجتمع الدولي والجمعية العامة ومجلس الأمن التاريخية والأخلاقية والقانونية“

ثانياً: الإجراءات المتبعة لتسجيل الوفيات داخل السجون ضمن السّجل المدني:

هناك مراحل وخطوات يجب أن تمرّ بها كل حالة وفاة حصلت ضمن سجون الدولة ليتمّ تسجيلها ضمن أرشيف السّجل المدني، فلقد نصّت المادة 38 من قانون الأحوال المدنية السوري على: ”تسجل الوفيات الحاصلة في السجون والمهاجر والمستشفيات استناداً إلى شهادة يقدمها مديرو هذه المؤسسات أو من ينوب عنهم إلى أمين السجل المدني المختص وتمسك هذه المؤسسات سجلات خاصة لهذه الوقائع“، كما نصّت المادة 39 من القانون ذاته على: ”عندما ينفذ حكم الإعدام بشخص ما فعلى المحامي العام أو نائبه أن ينظم محضراً بالواقعة ويرسله لأمين السجل المدني لتدوين تلك الواقعة في السجلات“. كما نصّت التعليمات التنفيذية الخاصة بالمادة 37 من هذا القانون على أنه ”يحظر على أمين السجل المدني أن يشير في السجل المدني إلى أسباب الوفاة“.



لا بُدَّ إذاً لكلِّ حالة وفاة من أن تمرَّ عبر هذه الخطوات، لكن ما وثَّقتُه الشبكة السورية لحقوق الإنسان كان تجاوزاً مُتعمَّداً ومُخططاً له لكلِّ هذه المراحل والقوانين من قبل أجهزة النظام السوري، ويجب أن نذكر دائماً أنه لا بُدَّ من إبلاغ أهل الشخص المتوفى، وتسليمهم الجثة ليقوموا بدفنها وإعداد مراسم العزاء، التي بحسب التقاليد السورية تستمرُّ ثلاثة أيام، وإنَّ خرق النظام السوري وأجهزته الأمنية لأبسط حقوق الكرامة الإنسانية زاد من معاناة ذوي الضحايا وستكون له عواقب كبيرة لاحقاً ضمن المجتمع السوري.

ثالثاً: تلاعب النظام السوري بالسَّجل المدني وتسجيل المختفين قسرياً على أنهم أموات:

بدأت تردنا معلومات مطلع عام 2018 عن تلاعب النظام السوري بالسَّجل المدني، لم نتمكن من التَّحقيق من ذلك حتى بداية أيار/ 2018، عندما تمكَّنَّا من الوصول إلى عدد من الأسر التي اعتقل النظام السوري أبناءها من مناطق مختلفة، وبثَّهم مختلفة، وعندما ذهب ذوي هؤلاء إلى مراكز السَّجل المدني (النفوس): هو السَّجل الذي تدوَّن فيه واقعات الأحوال المدنية استناداً إلى وثائق هذه الواقعات ويكون هذا السَّجل ورقياً أو حاسوبياً) في المناطق التي يسكنون فيها، بهدف استخراج بعض الوثائق مثل: بيان عائلي أو إخراج قيد، صُعبوا بوجود اسم الفرد من الأسرة ضمن حالات الوفاة وهو الذي كان قد اعتقل من قبل النظام السوري ثم اختفى، ولم يعلم أحد من أفراد أسرته بوفاته، وعادةً ما تقوم الأسرة بتقديم وثائق حكومية عديدة لتثبت وفاة الشخص من أجل تسجيله في السَّجل المدني على أنه متوفى، كما سجَّلنا عدداً من الحالات كانت الأسر قد علمت بها عن طريق بعض أصدقائها أو معارفها العاملين في السَّجل المدني، تمكَّنَّا من الوصول إلى أهالي من محافظات حماة وحمص، واللاذقية، وريف دمشق، ودمشق والحسكة، ولا يزال التَّحقيق مُستمراً للوصول إلى حالات من بقية المحافظات، هذا وقد سجَّلنا في حزيران الماضي ارتفاعاً غير مسبوق في حصيلة الضحايا الذين كانوا قد قتلوا بسبب التعذيب داخل مراكز احتجاز النظام السوري واكتشف ذووهم ذلك عبر تبليغات وردتهم من السَّجل المدني، وقد بلغت حصيلة ما تمكَّنَّا من توثيقه من حالات فردية 161 حالة، منذ أيار/ 2018 حتى لحظة إصدار هذا التقرير، توزعوا بحسب المحافظات على النحو التالي:

محافظة ريف دمشق: 94 محتفٍ قسرياً لدى النظام السوري، سُجِّلَ في السَّجل المدني على أنه متوفى.

محافظة حماة: 32 محتفٍ قسرياً، بينهم 17 شخصاً من أبناء حي مخيم العائدين للاجئين الفلسطينيين، و4 حالات من مدينة سلمية بريف محافظة حماة الشرقي، جميعهم سُجِّلوا في السَّجل المدني على أنهم متوفون.

محافظة اللاذقية: 17 محتفٍ قسرياً لدى النظام السوري، سُجِّلَ في السَّجل المدني على أنه متوفى.

محافظة دمشق: 8 محتفٍ قسرياً، جميعهم من أبناء حي القدم، سُجِّلوا في السَّجل المدني على أنهم متوفون.

محافظة حمص: 6 محتفٍ قسرياً، سُجِّلوا في السَّجل المدني على أنهم متوفون.

محافظة الحسكة: 4 محتفٍ قسرياً، سُجِّلوا في السَّجل المدني على أنهم متوفون.



لاحظنا أنّ معظم ما رصدناه في السّنوات السبع الماضية بنسبة تقارب 90% من الحالات كانت الأجهزة الأمنية أو مختار الحي هي من تقوم بإبلاغ العائلات شفهيّاً فقط عبر اتصال هاتفي بوفاة أحد أقربائها في أحد مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، وفي حال حصل هذا الإبلاغ، وهو أيضاً أمر نادر الحدوث، تقوم العائلة بمراجعة فرع الشرطة العسكرية من أجل الحصول على شهادة وفاة، وملابس الشخص المتوفي وحاجياته الشخصية إن وجدت، لكن ما يحصل غالباً هو أنّ العائلة لا تتلقى أيّ تبليغ عن الشخص المختفي فتقوم في هذه الحالة بإجراء مراجعات دورية مستمرة إلى مركز الشرطة العسكرية بمدينة دمشق للاستفسار عن المختفي قسريّاً وبعد عدة محاولات ربما يتم إبلاغها بوفاته وإعطائها شهادة وفاته، إضافة إلى كل ما ذكرناه سابقاً، لا يقوم النظام السوري في معظم الأحيان بتسليم جثث المتوفين إلى عائلاتهم أو مجرد إعلامهم بمكان دفنها، وتخشى معظم العائلات من الإعلان عن مقتل ابنها في سجون النظام السوري، كما تمتنع حتى عن إقامة مراسم العزاء خوفاً من الملاحقة الأمنية، وتؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ هذا النهج مُتعمّد ومقصود من قبل النظام السوري، من أجل المزيد من إرهاب وإذلال العائلات، التي لم يكفيه أن أخفى عنها أولادها ثم قتلوا داخل مراكز الاحتجاز التابعة له، وهذا التّشفي والسادية قلّ نظيره في العصر الحالي.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان -عبر الهاتف- مع السيد (خ.ع) -من أبناء مدينة كفر زيتا في ريف محافظة حماة الشمالي-، وهو قريب لثلاث ضحايا مختفين قسريّاً، وصديق لضحية رابعة، علمت عائلاتهم بوفاتهم عبر دائرة السّجل المدني في حماة، وكان الضحايا الأربعة قد اعتقلوا من قبل قوات النظام السوري في حادثة واحدة بتاريخ 1/ تشرين الثاني/ 2012، من مكان وجودهم في سوق الهال بمدينة دمشق، حيث كانوا يعملون كسائقين لنقل الخضار، وانقطعت أخبارهم تماماً وأصبحوا في عداد المختفين قسريّاً، وفي 10/ أيار/ 2018، حصلت العائلات الأربعة على معلومات تؤكّد وفاة أبنائهم بسبب التّعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز في 13/ كانون الثاني/ 2015 بعد أن تمّ تسجيلهم متوفين في السّجل المدني، يقول السيد (خ.ع) للشبكة السورية لحقوق الإنسان: "اتصل بنا أحد الأصدقاء وأبلغنا عن وصول عشرات بيانات الوفاة لمعتقلين، إلى السّجل المدني بمدينة حماة، وأخبرنا أنّ علينا مراجعة السّجل المدني بحماة لنعرف مصير أقربائنا داخل الأفرع الأمنية، وبعد أيام ذهبنا إلى شقيقات الضحايا إلى السّجل المدني وهناك تأكدت من وجود بيانات وفاة للأربعة الذين اعتقلوا سوياً من المكان ذاته، وكان تاريخ وفاتهم أيضاً واحداً، ولم نتمكن من الحصول على أية معلومات إضافية حول وفاتهم، ولماذا قاموا هم بتوفيتهم من دون أن تقوم عائلاتهم بذلك حسب المعروف".

لاحظ فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ الأشخاص الذين يجري اعتقالهم في حادثة واحدة، أو إذا كانوا أقرباء من الدرجة الأولى، فإنّ النظام السوري يقوم بتسجيل وفاتهم أيضاً في التاريخ ذاته، وهذا يجعلنا نعتقد أنّهم جميعاً قد خضعوا لحكم إعدام واحد قد يكون صادراً عن محكمة سرية.



صور تبدو أنها منسوخة عن وثائق بيانات وفاة أصلية لمختفين قسراً داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام

السوري، صادرة عن أمانة كفر زيتا بمحافظة حماة، حصلنا عليها في 10/ أيار/ 2018

علي عمر شمة، من أبناء مدينة سلمية بريف محافظة حماة الشرقي، طالب، من مواليد عام 1994، في 30/ تموز/ 2011، اعتقلته قوات النظام السوري، من مكان وجوده في مدينة سلمية، وعرض له اعتراف مسجل على التلفزيون الحكومي في 10/ أيلول/ 2011 يقول فيه أنه قام بأعمال إرهابية، وبعد هذا التصريح الإجماعي لم تتمكن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان ولا أسرته من التعرف على مكان اعتقاله، وأصبح محتفٍ قسرياً، وفي 11/ أيلول/ 2011 اعتقلت قوات النظام السوري والد علي السيد عمر علي شمة وهو إمام وخطيب مسجد التوحيد في مدينة سلمية، وكان سبب الاعتقال أنه والد علي، وفي 10/ أيار/ 2018، حصلنا على معلومات تؤكد وفاتهما بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز، وقد علمت عائلتهما بوفاتهما مصادفة وبشكل صادم عبر دائرة السجل المدني في مدينة سلمية.

أخبرنا السيد (د.ش) -عبر الهاتف- وهو أحد أقرباء الضحية عمر شمة وابنه علي أن صديقاً له أخبره عن وصول برقية وفاة باسم علي شمة إلى دائرة النفوس في مدينة سلمية "عندما ذهبت لأتأكد، رأيت بيان وفاة علي، وفوجئت أيضاً ببيان آخر لوالده عمر وقد تم تسجيل وفاته في التاريخ ذاته، لم يسمحوا لنا بالحصول على بيان الوفاة أو تفاصيلها، ولم نَقم بأية إجراءات لتوفيته في النفوس، وضمن بيان الوفاة لم يذكروا أين وكيف توفي، حتى أنهم لم يذكروا أنه كان معتقلاً لديهم، لدينا شكوك أنه قد تم إعدامهما".

تواصلنا -عبر الهاتف- مع السيدة (ر. ب) من مدينة اللاذقية، وأخبرتنا أنها علمت بوفاة ابنها المختفي قسرياً في أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، من الموظف الحكومي في دائرة السجل المدني بمدينة اللاذقية في 6/ أيار/ 2018 بينما كانت تحاول استخراج بيان عائلي وإخراج قيد لعائلتها، "أخبرني الموظف أن ابني المعتقل من قبل فرع الأمن العسكري منذ عام 2013 ولا نعلم عنه شيئاً، مُسجل لديه علي أنه قد مات، صُدمت حينها وأخبرته أننا لا نعلم بوفاته ولم نَقم بتسجيل وفاته لديكم، وأنه معتقل لدى أجهزة النظام، فأخبرني أن بيانات وفاة للعديد من السجناء قد وصلتهم من الجهات المختصة" أضافت (ر. ب) أن الموظف أكد لها صحة البيانات الواردة إليه ولم يحدّد كيفية وصولها إليه أو من هي الجهات المختصة التي أرسلتها، وأضافت أنه طلب منها عدم السؤال عن تفاصيل إضافية لأنه مجرد موظف يُنفذ أعمالاً روتينية ولا يعلم أية تفاصيل.





سعد محمود بلوات

سعد محمود بلوات، ناشط إعلامي، من أبناء حي باب القبلي غرب مدينة حماة، من مواليد عام 1983، الإثنين 6/ حزيران/ 2011، اعتقلته قوات النظام السوري من مكان عمله في مدينة حماة، الأحد 3/ حزيران/ 2018، حصلنا على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب عام 2013 في سجن صيدنايا بمحافظة ريف دمشق.

زارت الشبكة السورية لحقوق الإنسان السيد أحمد بلوات -شقيق الضحية سعد- في مكان إقامته في تركيا، وأخبرنا "بقي أخي محتفٍ قسرياً ولا نعلم عنه أية معلومات منذ اعتقاله تقريباً، وعندما بدأت الأخبار تنتشر عن وصول قوائم أسماء إلى سجل النفوس في مدينة حماة ذهبت إحدى قريباتي إلى هناك للسؤال عنه، وهناك سمحت لها الموظفة المسؤولة عن الأسماء التي وردت إلى السجل برؤية وثيقة وفاته من دون أن تسمح لها بأخذ نسخة عنها، وكانت هناك عشرات العوائل من ذوي المعتقلين ينتظرون التّحقق من مصير أبنائهم المختفين منذ سنوات" أضاف أحمد "أخبرت الموظفة قريبتني بوصول عشرات الأسماء لمعتقلين على أئهم متوفين، ولم تزودها بمعلومات أكثر منذ لك".

عبد المعين غزوان فهد، من أبناء مدينة حمص، تولى عام 1993، عسكري مجند، اعتقل عبد المعين في عام 2013 من مكان وجوده في مدينة دمشق، وكانت آخر مشاهدة له في فرع مطار المزة الجوي مطلع عام 2014، وبقي قيد الاختفاء القسري حتى إعلام عائلته بوفاته عبر مراجعتهم لدائرة السّجل المدني حيث أخبروهم أنه توفي في 14/ تشرين الثاني/ 2014. وقد حصلنا على وثيقة الوفاة الخاصة به وهي محفوظة في أرشيفنا.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان -عبر الهاتف- مع السيد عبد الإله فهد وهو عم الضحية عبد المعين، وأبلغنا "عند إشاعة الأخبار عن ورود أسماء لمعتقلين إلى دائرة السّجل المدني ذهبت والدّة عبد المعين إلى السّجل وهناك أخبروها عن وفاته وأعطوها بيان قيد مدني على أنه متوفي مع تاريخ الوفاة من دون إعلامها بأية معلومات أخرى".

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

لقد ارتكب النظام السوري في هذه الحوادث دون أدنى شك عدداً كبيراً من الانتهاكات، على رأسها إخفاء مُتعمّد لـ 90% من المعتقلين لديه، وتعذيبهم بأبشع أساليب السادية والقسوة وتركهم يتألمون حتى الموت، وإذلال وإرهاب المجتمع وأهالي المعتقلين عبر حرمانهم من أبسط معايير الحقوق والكرامة الإنسانية عن طريق عدم إبلاغهم بوفاة ابنهم، أو الامتناع عن إعطائهم جثته، وأخيراً القيام بتسجيله متوفى دون علمهم، لقد استخدم مقدرات وثروات ومؤسسات الدولة السورية كأسلحة حرب ضدّ كل من يتجرأ على معارضته.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة:

- عقد اجتماع طارئ لمناقشة هذا الشأن الخطير الذي يهدد مصير قرابة 82 ألف شخص، ويُرهب المجتمع السوري بأكمله.
 - إيجاد طرق وآليات لمنع النظام السوري من التلاعب بالأحياء والأموات، لما في ذلك من تهديد كبير لأمن واستقرار الدولة السورية.
 - يجب أن يتخذ مجلس الأمن خطوات لإيقاف عمليات التعذيب والموت بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، وإنقاذ من تبقى من المعتقلين في أسرع وقت.
 - اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحماية المعتقلين من الموت داخل مراكز الاحتجاز.
- المفوضية السامية لحقوق الإنسان:**
- إصدار بيان إدانة وتوضيح لهذا الخرق الفاضح لأبسط معايير الكرامة الإنسانية.

لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- البدء في التحقيق في هذا الموضوع الخطير، ونحن على استعداد للتزويد بجميع التفاصيل والمعلومات الإضافية.

الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- وضع هذا الملف الخطير على جدول مهمات التحقيق الأساسية.

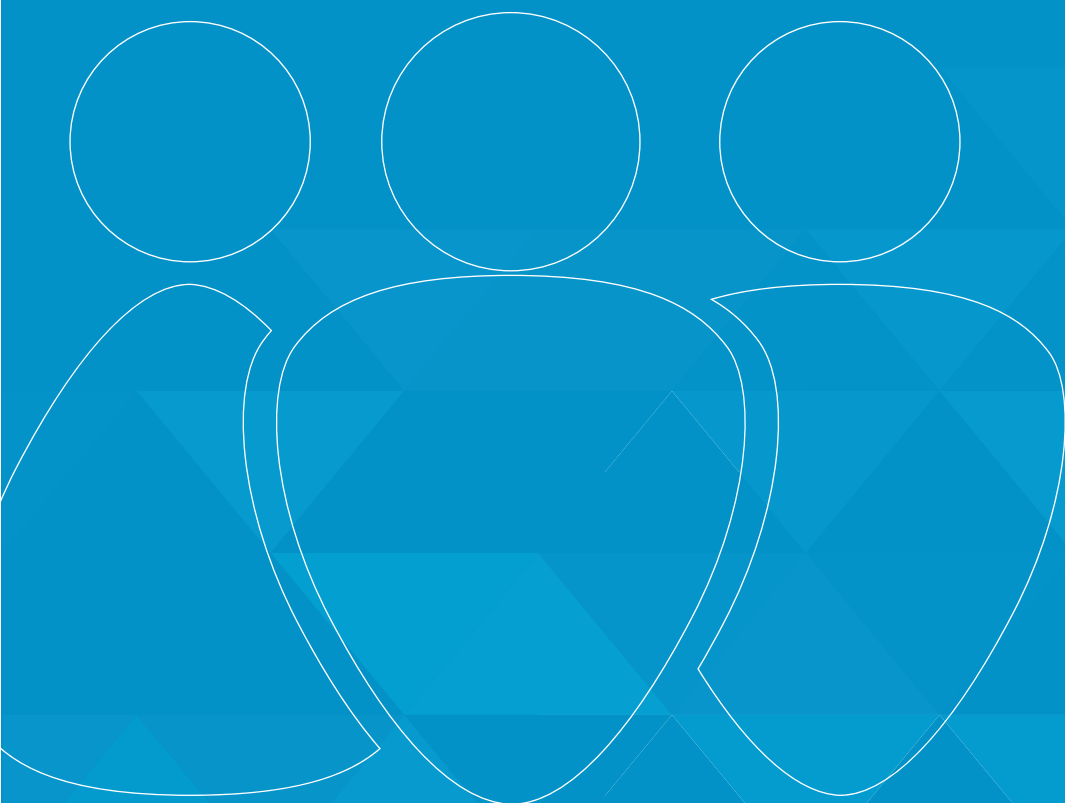
النظام السوري:

- التوقف عن استخدام الدولة السورية كأثماً ملك عائلة خاص.
- التوقف عن إرهاب المجتمع السوري عبر عمليات الإخفاء القسري والتعذيب والموت بسبب التعذيب.
- التوقف عن التلاعب بالسجلات المدنية وتسخيرها لخدمة أهداف العائلة الحاكمة.
- تحمّل التبعات القانونية والمادية كافة، وتعويض الضحايا وذويهم من مقدرات الدولة السورية.

شكر وعزاء

كل الشكر لمن ساهم في إنجاز هذا التقرير من الأهالي والشهود، وللمحامي غزوان قرنفل، وخالص العزاء لعائلات الضحايا وأصدقائهم.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

